

تقوم إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة أثناء حرب إسرائيل على الفلسطينيين 2023-الآن. وقد استشهد العديد من الباحثين، والمقرر الخاص للأمم المتحدة فرانشيسكا ألبانيز، بتصريحات أدلى بها مسؤولون إسرائيليون كبار، تظهر "نية تدمير" سكان غزة، وهو شرط ضروري لتحقيق الحد القانوني للإبادة الجماعية. أقامت حكومة جنوب أفريقيا دعوى ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية، بدعوى الإبادة الجماعية. وفي حكم مؤقت وجدت محكمة العدل الدولية أن إسرائيل سعت في ظل نية معقولة لارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، وأمرت إسرائيل بمراعاة التزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية من خلال اتخاذ جميع التدابير التي في حدود سلطتها لمنع ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، ومعاقبة التحريض على الإبادة الجماعية، والسماح بدخول الخدمات الإنسانية الأساسية إلى غزة. رفضت الحكومة الإسرائيلية قرار المحكمة واتهمت محكمة العدل الدولية بمعادة السامية. بحلول منتصف مارس/آذار 2024، قتلت القوات الإسرائيلية أكثر من 31,500 فلسطيني - واحد من كل 75 شخصاً في غزة - بمتوسط 195 حالة قتل يومياً. وكان غالبية الضحايا من المدنيين، بما في ذلك أكثر من 25000 امرأة وطفل، وقرابة 122 صحفياً. ويعتقد أن آلاف الجثث الأخرى ما زالت تحت أنقاض المباني المدمرة. وبحلول مارس/آذار 2024، قُتل 374 من العاملين في مجال الرعاية الصحية في غزة. طالع أيضاً: إسرائيل والفصل العنصري وحصار قطاع غزة المقالة الرئيسة: قائمة المجازر الإسرائيلية خلال الحرب الفلسطينية الإسرائيلية أكياس الجثث المتفحمة والمقطعة لضحايا مجزرة مدرسة التابعين أعمال الإبادة الجماعية سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في خان يونس بقطاع غزة، بعد تعرضها لأضرار جسيمة جراء غارة جوية إسرائيلية. منذ 7 أكتوبر 2023، والحرق العمد، والاغتصاب؛ كما اتُهمت باستخدام القوة المفرطة ضد عشرات المدارس والمستشفيات؛ السرقة؛ وعدم التمييز بين قوات حماس والمدنيين، أو عدم التمييز بشكل كافٍ. وقد تم تسليط الضوء على استخدام الأسلحة غير التقليدية مثل الفسفور الأبيض باعتباره عملاً من أعمال الإبادة الجماعية. أثناء القتال، قامت القناة 14 بإحصاء كل القتلى الفلسطينيين، ووصفت جميع الضحايا الفلسطينيين بأنهم إرهابيون، في حين أن شمعون ريكلين، دعا إسرائيل علناً إلى ارتكاب المزيد من جرائم الحرب. في تشرين الثاني (نوفمبر) 2023، قام المؤرخ الإسرائيلي راز سيغال الدارس بتاريخ الإبادة الجماعية لليهود في أوروبا بتفصيل ثلاثة أعمال كان ينفذها الجيش الإسرائيلي وكانت بطبيعتها إبادة جماعية: أعمال القتل، ووضع وتنفيذ إجراءات مصممة بشكل استراتيجي لتدمير الوجود الفلسطيني. يتهم سيغال الجيش الإسرائيلي بالانخراط في حرب شاملة من خلال تدمير مساحات واسعة من غزة وفرض حصار صارم على السلع الأساسية. في 26 فبراير/شباط 2024، أصدرت كل من هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية بيانات أعلنت فيها أن إسرائيل فشلت في الامتثال لحكم محكمة العدل الدولية الصادر في 26 يناير/كانون الثاني بمنع الإبادة الجماعية من خلال منع دخول المساعدات إلى غزة. يشير كلا البيانين إلى الحصار المفروض على غزة منذ 16 عاماً والذي اشتد منذ 9 أكتوبر. وخلص تقرير صادر عن منظمة اللاجئين الدولية إلى أن إسرائيل "أعاقبت بشكل مستمر ودون أساس عمليات المساعدة داخل غزة". تقول المؤرخة ميلاني تانيليان إن الموت جوعاً والمجاعة والحصار يجب أن تكون في المقدمة كأساليب الإبادة الجماعية إلى جانب القصف الجماعي. وهي تشير إلى نداء ديرك موزس بعدم تجاهل أشكال العنف الأقل إثارة في تدمير السكان، في أكتوبر/تشرين الأول 2023، حذر برنامج الأغذية العالمي من تضاؤل الإمدادات الغذائية في غزة، جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة، أفاد أن أكثر من نصف سكان غزة "يتضورون جوعاً"، وأن أكثر من تسعة من كل عشرة لا يأكلون كل يوم. و48 في المائة يعانون من "الجوع الشديد". خلال جلسة مجلس حقوق الإنسان بمناسبة مرور 75 عاماً على صدور إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إن الاجتماع: "يتزامن مع معاناة ما لا يقل عن مليون فلسطيني في قطاع غزة، من الجوع بسبب استخدام إسرائيل المتعمد للتجويع كسلاح حرب ضد الشعب الذي تحته". وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، وجدت هيومن رايتس ووتش بالمثل أن إسرائيل تستخدم المجاعة كسلاح حرب من خلال حرمانها عمداً من الوصول إلى الغذاء والماء. اتهم خبراء الأمم المتحدة إسرائيل بـ "تدمير النظام الغذائي في غزة واستخدام الغذاء كسلاح ضد الشعب الفلسطيني". مايكل فخري، إن إسرائيل "مذنبة" بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية لأن "إسرائيل أعلنت نيتها تدمير الشعب الفلسطيني، كلياً أو جزئياً، لمجرد كونه فلسطينياً". ولأن إسرائيل كانت تحرم الفلسطينيين من الغذاء عن طريق وقف المساعدات الإنسانية وتدمير "عمداً" سفن الصيد الصغيرة والدفينات والبساتين في غزة. لم نر قط سكاناً مدنيين يُجبرون على الجوع بهذه السرعة وبمثل هذه السرعة الكاملة، وهذا هو الإجماع بين خبراء المجاعة، فإسرائيل لا تستهدف المدنيين فحسب، بل تحاول تدمير مستقبل الشعب الفلسطيني من خلال إيذاء أطفالهم. منذ صدور حكم محكمة العدل الدولية، وفي استطلاع أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية على 510 مواطنين إسرائيليين في أوائل فبراير/شباط،

أيد 68% من المشاركين منع دخول جميع المساعدات الدولية إلى غزة. في مقابلة مع تلفزيون سفيرجيس، الذي كتب عن سياسة الاستيطان الإسرائيلية لصحيفة هآرتس لمدة 35 عاماً، عن عمله كمراسل في فلسطين: "أنا أصفر في الظلام في إسرائيل لا أحد يريد أن يستمع أو يقرأ، لكنني لا أستطيع أن أتغير، والرهائن، والجنود الذين سقطوا موجود، وإذا تجرأت على إظهار التعاطف مع أولئك الذين يعانون في غزة، فأنت تعتبر خائناً". حيث وصفها ليفين بأنها إبادة حضرية وأداة للإبادة الجماعية. صور العاملين في مجال الرعاية الصحية في غزة الذين قتلوا في الهجمات الإسرائيلية، 25 نوفمبر 2023 في مقالات نُشرت في نوفمبر/تشرين الثاني في مجلة لانسيت، إلى جانب خطاب مختلف السياسيين الإسرائيليين العلني عن الإبادة الجماعية، يرقى، في آرائهم المهنية، إلى مستوى الإبادة الجماعية. كما أيد علماء القانون هذا التقييم. واجه نظام الرعاية الصحية في غزة عدة أزمات إنسانية نتيجة للهجوم الإسرائيلي: واجهت المستشفيات نقصاً في الوقود وبدأت في إغلاق أبوابها بحلول 23 أكتوبر/تشرين الأول بسبب نفاذ الوقود. عندما انقطعت الكهرباء عن المستشفيات تماماً، مات العديد من الأطفال الخدج في وحدات العناية المركزة لحديثي الولادة. أفادت التقارير أن العشرات من سيارات الإسعاف والمرافق الطبية قد تضررت أو دمرت، وفي أواخر أكتوبر/تشرين الأول، قالت وزارة الصحة في غزة إن نظام الرعاية الصحية "انهار تماماً". في 11 مارس 2024، وقعت 12 منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان على رسالة مفتوحة تتهم فيها إسرائيل بعدم الالتزام بحكم محكمة العدل الدولية لمنع الإبادة الجماعية من خلال تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. أعدت خبيرة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فرانثيسكا ألبانيز تقريراً للأمم المتحدة جاء فيه أن هناك "أسباب معقولة للاعتقاد" بأن إسرائيل تنفذ إبادة جماعية في غزة، ودعت إلى فرض حظر عالمي على الأسلحة على هذا الأساس. وقالت إن أعمال الإبادة الجماعية شملت "قتل أعضاء الجماعة؛ وإلحاق أذى جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة؛ وشدد على أن 70% من القتلى كانوا من النساء والأطفال، وأن إسرائيل فشلت في إثبات أن 30% من الرجال البالغين كانوا من مقاتلي حماس. أفادت التقارير أن إسرائيل حددت "مناطق قتل" غير محددة في غزة، حيث سيتم إطلاق النار على أي مدني بمجرد رؤيته. وفي أبريل/نيسان، قال تلالينج موفوكينج، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحقوق في الصحة، إن "تدمير مرافق الرعاية الصحية لا يزال يتصاعد إلى أبعاد لم يتم قياسها بشكل كامل بعد". وقالت موفوكينج إن إسرائيل لم ترد على المخاوف التي أثارها بشأن الوضع، وأنها لم تتمكن من زيارة الأراضي الفلسطينية أو إسرائيل.